

السلسلة الجنائية

أحمد براهيم

محكمة الجنائيات

بين النظري والتطبيق
دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي

في ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا
في الجزائر ومحكمة النقض الفرنسية

وفق قانون الإجراءات الجزائية والقوانين ذات الصلة
وأحدث التعديلات 2025



الجزء الأول

المكتبة
القانونية العربية

فهرس الجزء الأول

الموضوع.....	الصفحة
المقدمة.....	06
الفصل التمهيدي: مفهوم القضاء الجنائي عبر التاريخ.....	15
المبحث الأول: مفهوم القضاء الجنائي لدى الجماعات البدائية.....	17
المبحث الثاني: مفهوم القضاء الجنائي في النظام القبلي.....	18
المبحث الثالث: مفهوم القضاء الجنائي في النظام الملكي القديم.....	19
المبحث الرابع: مفهوم القضاء الجنائي عند الفراعنة (مصر القديمة).....	20
المبحث الخامس: مفهوم القضاء الجنائي عند الإغريق.....	21
المبحث السادس: مفهوم القضاء الجنائي عند الرومان.....	22
المبحث السابع: مفهوم القضاء الجنائي عند العرب في الجاهلية.....	23
المبحث الثامن: مفهوم القضاء الجنائي في الإسلام.....	24
المبحث التاسع: ظهور أولى معالم نشأة محكمة الجنايات في المجتمع الإنجليزي.....	28
المبحث العاشر: نشأة محكمة الجنايات في القانون الفرنسي.....	30
المبحث الحادي عشر: مبدأ التقاضي على درجتين في الجنايات في القانون الفرنسي.....	36
الفصل الثاني: مراحل نشأة وتطور محكمة الجنايات في الجزائر.....	42
المبحث الأول: نشأة أول محكمة الجنايات في الجزائر.....	42
المطلب الأول: المحكمة الجنائية الشعبية.....	43
المطلب الثاني: المحاكم الجنائية الاستثنائية.....	48
المطلب الثالث: المجالس الخاصة بقمع الجرائم الاقتصادية.....	49
المطلب الرابع: مجلس أمن الدولة.....	52
المطلب الخامس: المجالس القضائية الخاصة.....	52
المطلب السادس: التفرقة بين محكمة الجنايات والمجلس القضائي الخاص.....	53
المطلب السابع: خضوع هيئة محلفي الحكم: لتعديلات متتالية.....	56
المبحث الثاني: المجلس القضائي للجمهورية الفرنسية.....	61
المبحث الثالث: محاكمة الوزير الوزراء في القانون الجزائري.....	63
المبحث الرابع: المحكمة العليا للدولة في الدستور المعدل سنة 2016.....	64
الفصل الثالث: المحاكم الجنائية الخاصة.....	69
المبحث الأول: المحكمة العسكرية ومجلس الاستئناف العسكري.....	70

المطلب الأول: المحكمة العسكرية التنظيم والتشكيل	71
المطلب الثاني: مبدأ التقاضي على درجتين أمام القضاء العسكري	72
المطلب الثالث: مجلس الاستئناف العسكري التنظيم والتشكيل	74
المطلب الرابع: أداء اليمين من قبل القضاة والمساعدين العسكريين	79
المطلب الخامس: أداء اليمين من قبل القضاة العسكريين	80
المطلب السادس: أداء اليمين من قبل المساعدات العسكريين	80
المبحث الثاني: الاختصاص النوعي للجهات القضائية العسكرية	81
المبحث الثالث: الاختصاص الشخصي للجهات القضائية العسكرية	83
المبحث الرابع: الاختصاص الإقليمي للجهات القضائية العسكرية	84
المبحث الخامس: الإجراءات أمام المحكمة العسكرية ومجلس الاستئناف العسكري	84
المطلب الأول: توحيد الإجراءات أمام الجهات القضائية العسكرية	85
المطلب الثاني: الإجراءات السابقة لجلسات المحكمة العسكرية	87
الفرع الأول: تكليف المتهم بالحضور إلى الجلسة	87
الفرع الثاني: إخطار الوكيل العسكري للمساعدين العسكريين	88
الفرع الثالث: قيام الوكيل العسكري بتبليغ أسماء الشهود والخبراء	89
الفرع الرابع: قيام المتهم بتبليغ أسماء الشهود للنيابة العامة	89
الفرع الخامس: قيام رئيس المحكمة بإجراء تحقيق إضافي	89
الفرع السادس: أمر رئيس المحكمة العسكرية بضم القضايا	90
المبحث السادس: انعقاد المحكمة العسكرية وسير المرافعات	91
المطلب الأول: توجيه الأسئلة للمتهم والشهود أثناء سير المرافعات	97
الفرع الأول: توجيه الأسئلة للمتهم بعد الاستجواب	97
الفرع الثاني: توجيه الأسئلة للشهود بعد سماعهم	98
المطلب الثاني: المداولة والنطق بالحكم	100
المبحث السابع: قابلية أحكام المحكمة العسكرية للاستئناف	102
المبحث الثامن: غرفة الاتهام لدى مجلس الاستئناف العسكري	103
المطلب الأول: رقابة غرفة الاتهام لنشاط الشرطة القضائية العسكرية	106
المطلب الثاني: دور غرفة الاتهام في القضاء العادي والقضاء العسكري	109
المبحث التاسع: قابلية أحكام المحكمة العسكرية للمعارضة	116
المبحث العاشر: أوجه الخلاف بين محكمة الجنايات والمحكمة العسكرية	117

المطلب الأول: وحدة القضاء عسكري للنظر في كل الجرائم.....	118
المطلب الثاني: موافقة الرئيس على اختيار محام أمام القضاء العسكري.....	119
المطلب الثالث: عدم اختصاص القضاء العسكري لنظر الدعوى المدنية.....	120
المطلب الرابع: تلاوة قرار الإحالة أو أمر تقديم المتهم.....	120
المطلب الخامس: تطبيق أحكام العذر تلقائيا أمام القضاء العسكري.....	122
المطلب السادس: عدم تحرير محضر المرافعات أمام القضاء العسكري.....	125
المبحث الحادي عشر: أوجه الشبه بين القضاء العسكري ومحكمة	
الجنايات.....	127
المطلب الأول: الإجراءات التحضيرية قبل انعقاد الجلسة.....	127
الفرع الأول: تبليغ قرار الإحالة على محكمة الجنايات للمتهم.....	128
الفرع الثاني: تبليغ قائمة الأشخاص المزمع سماعهم كشهود.....	128
المطلب الثاني: أمر الرئيس بإجراء التحقيق الإضافي.....	129
المطلب الثالث: أمر الرئيس بضم القضايا قبل عقد الجلسة.....	130
المطلب الرابع: الأمر برد الأشياء المضبوطة تحت يد القضاء.....	130
المطلب الخامس: إصدار المحكمة العسكرية أمر إيداع المتهم السجن.....	131
الفصل الرابع: الإحالة على محكمة الجنايات في القانون الجزائري والفرنسي.....	136
المبحث الأول: الإحالة على غرفة الاتهام طبقا للمادة: 363 ق.إ.ج.....	138
المطلب الأول: التعريف بتنازع الاختصاص بين القضاة.....	143
الفرع الأول: التطبيقات القضائية للتنازع الإيجابي.....	143
الفرع الثاني: التنازع بين قاضيين للتحقيق لدى مجلس قضائي واحد.....	144
الفرع الثالث: التنازع بين قاضيين لدى مجلسين قضائيين مختلفين.....	145
الفرع الرابع: التطبيقات القضائية لتنازع الاختصاص السلبي.....	146
المبحث الثاني: تنازع الاختصاص في القانون الفرنسي.....	153
المطلب الأول: تنازع الاختصاص الإيجابي بين قضاة التحقيق.....	153
المطلب الثاني: تنازع الاختصاص الإيجابي يرفع إلى غرفة التحقيق.....	154
المطلب الثالث: التنازع يرفع إلى الغرفة الجنائية لمحكمة النقض.....	156
المبحث الثالث: استثناء أحكام المادة: 363 ق.إ.ج من تنازع الاختصاص.....	156
المطلب الأول: تنازع الاختصاص الإيجابي بين قضاة التحقيق في نطاق مجلس قضائي	
واحد.....	157

المطلب الثاني: تنازع الاختصاص الإيجابي القائم بين قاضيين للتحقيق في نطاق	158.....
مجلسين قضائيين	159.....
المطلب الثالث: تنازع الاختصاص السلي في القانون الجزائري	172.....
المبحث الرابع: التفرقة بين المادتين: 363 و 3/545 ق.ق.إ.ج.	173.....
المطلب الأول: التعليق على القرار رقم 325116 في 2003/12/23	188.....
المطلب الثاني: تقصي نية المشرع الحقيقية في المادة: 363 ق.ق.إ.ج.	193.....
المطلب الثالث: السلطات المخولة لغرفة الاتهام طبقا للمادة: 363 ق.ق.إ.ج.	197.....
المطلب الرابع: الجذور التاريخية للمادة: 363 ق.ق.إ.ج. في القانون الفرنسي	199.....
المطلب الخامس: إشكال المادة: 659 ق.ق.إ.ج. ف قبل تعديلها؟	204.....
الفصل الخامس: آثار الإحالة أمام محكمة الجنايات في القانونين الجزائري والفرنسي	208.....
المبحث الأول: إشكال المادتين: 166 و: 198 ق.ق.إ.ج قبل التعديل	212.....
المبحث الثاني: الأحكام المتعلقة بأمر القبض الجسدي قبل التعديل	215.....
المطلب الأول: آثار أمر القبض الصادر ضد المتهم أثناء التحقيق	216.....
المطلب الثاني: آثار أمر الإيداع الصادر ضد المتهم أثناء التحقيق	217.....
المبحث الثالث: وضع المتهم الموقوف والمتهم غير الموقوف وقت صدور حكم محكمة الجنايات	217.....
المطلب الأول: تنفيذ الحكم بعقوبة سالبة للحرية من أجل جناية على المتهم الموقوف وغير الموقوف	219.....
المطلب الثاني: موقف المشرع الفرنسي في الحالة المماثلة	222.....
المطلب الثالث: المتهم المحال بجناية أمام محكمة الجنايات في القانون الفرنسي	223.....
المطلب الرابع: المتهم المحال بجنحة مرتبطة بجناية في القانون الفرنسي	227.....
الفصل السادس: طرق إخطار غرفة الاتهام في القانون الجزائري	230.....
المبحث الأول: السلطات المخولة لرئيس غرفة الاتهام	232.....
المبحث الثاني: السلطات المخولة لغرفة الاتهام كدرجة ثانية للتحقيق	233.....
المبحث الثالث: التحقيق الذي: تأمر به غرفة الاتهام	234.....
المطلب الأول: أمر غرفة الاتهام بإجراء التحقيق التكميلي	237.....
المطلب الثاني: أمر غرفة الاتهام بإجراء التحقيق الإضافي	246.....
المطلب الثالث: اتهام أشخاص لم تتم إحالتهم على غرفة الاتهام	

المطلب الرابع: تمديد التحقيق إلى أشخاص محالين على غرفة الاتهام.....	253
المطلب الخامس: الإشكال الذي يثيره تطبيق المادة: 187 من ق.إ.ج.....	254
المطلب السادس: الجذور التاريخية لغرفة الاتهام في القانون الفرنسي.....	258
المطلب السابع: تحريك الدعوى العمومية من طرف غرفة الاتهام.....	263
المطلب الثامن: تحليل شروط تطبيق المادة: 187 ق.إ.ج.....	266
الفرع الأول: ألا تكون الاتهامات قد أشار إليها أمر قاضي التحقيق.....	268
الفرع الثاني: استبعاد الاتهامات بأمر نهائي بآلا وجه للمتابعة جزئيا.....	270
الفرع الثالث: إحالة إحدى الجرائم على الجهة القضائية المختصة.....	273
المبحث الرابع: سلطة غرفة الاتهام في تقرير بطلان إجراءات التحقيق.....	276
المبحث الخامس: قرار الإحالة في القانونين الجزائري والفرنسي.....	278
المبحث السادس: شروط صحة قرار الإحالة على محكمة الجنايات.....	279
المطلب الأول: الشروط الشكلية اللازمة لصحة قرار الإحالة.....	280
الفرع الأول: تضمين قرار الإحالة بيان ((باسم الشعب الجزائري)).....	280
الفرع الثاني: يجب أن يشير قرار الإحالة إلى الجهة القضائية.....	283
الفرع الثالث: يجب أن يشير قرار الإحالة إلى تاريخ صدوره.....	283
الفرع الرابع: الآثار القانونية لتاريخ صدور قرار الإحالة.....	284
الفرع الخامس: يجب أن يشير قرار الإحالة إلى تشكيلة غرفة الاتهام.....	286
الفرع السادس: قرار الإحالة في القانونين الفرنسي والجزائري والتطبيقات القضائية	
للأعذار في ظل المادة: 305 ق.إ.ج.....	287
الفرع السابع: تعلق الأعذار القانونية بالنظام العام.....	297
الفرع الثامن: الأعذار القانونية والظروف المخففة.....	298
الفرع التاسع: اقتراح تعديل المادتين: 305 و 306 ق.إ.ج.....	301
الفرع العاشر: الأعذار المعفية من العقاب والإعفاء من المسؤولية الجزائية.....	302
الفرع الحادي عشر: يجب أن يشير قرار الإحالة إلى إيداع المذكرات والوثائق.....	305
الفرع الثاني عشر: يجب أن يشير قرار الإحالة إلى الأطراف.....	307
الفرع الثالث عشر: تبليغ الأطراف بتاريخ الجلسة وإيداع الملف كتابة الضبط.....	308
الفرع الرابع عشر: الإشارة إلى إيداع مذكرات الخصوم وتبليغها للنيابة وباقي	
الأطراف.....	314
الفرع الخامس عشر: يجب أن يشير قرار الإحالة إلى المداولة.....	320

321.....	الفرع السادس عشر: الإشارة إلى عقد جلسة غرفة الاتهام في غرفة المشورة.
322.....	الفرع السابع عشر: الإشارة إلى تلاوة التقرير وطلبات النيابة العامة.
325.....	المطلب الثاني: الشروط الموضوعية لقرار الإحالة.
325.....	الفرع الأول: يجب أن يشير قرار الإحالة إلى الوقائع.
327.....	الفرع الثاني: تعليل قرار الإحالة على محكمة الجنايات.
329.....	الفرع الثالث: أن يشير قرار الإحالة إلى الرد على الدفع والطلبات.
333.....	الفرع الرابع: الجانب التطبيقي الصحيح للمادة: 183 ق.إ. ج.
335.....	الفرع الخامس: العلاقة بين تطبيق المادة: 183 والمادة: 199 ق.إ. ج.
340.....	الفرع السادس: تضمين منطوق قرار الإحالة الوصف القانوني للوقائع.
346.....	المطلب الثالث: فوارق منطوق قرار الإحالة في التشريعين الجزائري والفرنسي.
349.....	المطلب الرابع: قرار الإحالة على محكمة الجنايات الابتدائية لا يقبل الطعن بالنقض وفق مشروع قانون الإجراءات الجزائية الجديد.
355.....	المطلب الخامس: أهمية منطوق قرار الإحالة وتصحيح أخطائه.
382.....	المطلب السادس: دعوى تصحيح الأخطاء المادية في قرار غرفة الاتهام.
389.....	الفصل السابع: التعريف بمحكمة الجنايات الابتدائية ومحكمة الجنايات الاستئنافية.
392.....	المبحث الأول: خصائص محكمة الجنايات.
395.....	المطلب الأول: تختص محكمة الجنايات بالفصل الأفعال الموصوفة جنائيات.
397.....	المطلب الثاني: جلب اختصاص محكمة الجنايات.
399.....	المطلب الثالث: الطرق الاستثنائية للإحالة على محكمة الجنايات.
399.....	الفرع الأول: الإحالة على محكمة الجنايات بعد النقض.
400.....	الفرع الثاني: الإحالة من محكمة جنائيات إلى أخرى.
401.....	الفرع الثالث: إحالة حدث أمام محكمة الجنايات.
406.....	المطلب الرابع: أحكام محكمة الجنايات بين التعليل والاقتناع الشخصي.
412.....	المطلب الخامس: لا تقضي محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها.
415.....	المطلب السادس: محكمة الجنائيات محكمة غير دائمة الانعقاد.
416.....	المطلب السابع: وجود هيئة المحلفين في تشكيلة محكمة الجنائيات.
423.....	المطلب الثامن: التعديلات المتتالية على تشكيل محكمة الجنائيات.
427.....	المطلب التاسع: تشكيلة محكمة الجنائيات في القانون الفرنسي.

الفرع الأول: تشكيلة محكمة الجنايات درجة أولى في القانون الفرنسي.....	430
الفرع الثاني: تشكيلة محكمة الجنايات الاستئنافية في القانون الفرنسي.....	432
الفرع الثالث: رفع عدد المحلفين على مستوى الاستئناف.....	432
المطلب العاشر: اختلاف بعض الإجراءات بين درجتي محكمة الجنايات.....	433
الفرع الأول: الأجل المحدد لمثول المتهم أمام محكمة الجنايات.....	433
الفرع الثاني: الاستجواب الأولي للمتهم على مستوى الاستئناف.....	433
الفرع الثالث: تعيين محكمة الجنايات على مستوى الاستئناف.....	434
الفرع الرابع: حق المتهم والنيابة العامة في رد المحلفين.....	437
المطلب الحادي عشر: القضايا المحالة أمام محكمة الجنايات محقق فيها على درجتين.....	438
الفرع الأول: التحقيق الابتدائي على مستوى قاضي التحقيق.....	439
الفرع الثاني: التحقيق على مستوى غرفة الاتهام.....	442
المطلب الثاني عشر: وحدة محكمة الجنايات على مستوى المجلس القضائي.....	454
المبحث الرابع: مبدأ التقاضي على درجتين أمام محكمة الجنايات.....	454
الفهرس.....	459

السلسلة الجنائية

أحمد براهيم

محكمة الجنائيات

بين النظري والتطبيق
دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي

في ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا
في الجزائر ومحكمة النقض الفرنسية

وفق قانون الإجراءات الجزائية والقوانين ذات الصلة
وأحدث التعديلات 2025



المكتبة
للدراسات والبحوث القانونية

الجزء الثاني

تمهيد الجزء الثاني.....	03
المبحث الثاني: مبادئ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.....	12
المبحث الثالث: استحداثات ورقة التسييب في الأحكام الجنائية.....	13
المبحث الرابع: استحداثات أسئلة الإعفاء من المسؤولية الجزائية.....	14
المطلب الأول: التعليق على المادة: 3/305 ق.إ.ج المستحدثة.....	33
المطلب الثاني: اجتهد محكمة النقض الفرنسية في حالة الدفع بالإعفاء من مسؤولية المتهم الجزائية.....	40
المطلب الثالث: مبدأ التقاضي على درجتين في القانون الفرنسي.....	47
المطلب الرابع: تسييب أحكام محكمة الجنايات في القانون الفرنسي.....	48
المطلب الخامس: مبنى الاقتناع الشخصي ودواعي ورقة الأسباب.....	53
المطلب السادس: إشكالات ورقة الأسباب في القانون الفرنسي.....	63
الفرع الأول: تحرير ورقة الأسباب في حالة ثبوت الإدانة فقط.....	64
الفرع الثاني: تناقض تأجيل ورقة الأسباب مع مبدأ الاستمرارية.....	65
الفرع الثالث: توقيع ورقة الأسباب حال انعقاد جلسة محكمة الجنايات.....	66
الفرع الرابع: رصد العناصر الرئيسية للأعباء ضمن ورقة الأسباب.....	70
الفرع الخامس: ورقة الأسباب ومبدأ الاقتناع الشخصي.....	73
الفصل الثامن: الإجراءات السابقة لانعقاد دورات محكمة الجنايات.....	89
المبحث الأول: الإجراءات التحضيرية الإلزامية للدورة الجنائية.....	91
المطلب الأول: تبليغ قرار الإحالة على محكمة الجنايات إلى المتهم.....	92
المطلب الثاني: تحويل المتهم وملف القضية وأدلة الإقناع.....	101
الفرع الأول: بالنسبة للمتهم المجهوس.....	101
الفرع الثاني: بالنسبة إلى المتهم غير المجهوس.....	102
الفرع الثالث: أحكام المادة: 137 ق.إ.ج، قبل تعديلها.....	102
الفرع الرابع: أحكام المادة: 137 ق.إ.ج، بعد تعديلها.....	103
المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين القانون الجزائري والفرنسي.....	104

المطلب الرابع: آثار تحويل المتهم وملف الإجراءات وأدلة الإقناع.....	107
المطلب الخامس: الاستجواب الأولي للمتهم	109
الفرع الأول: الطبيعة القانونية للاستجواب الأولي.....	110
الفرع الثاني: تحرير محضر يتضمن الاستجواب الأولي للمتهم.....	115
الفرع الثالث: الاستجواب الأولي للمتهم في القانون الفرنسي.....	116
الفرع الرابع: أجل استجواب المتهم في القانون الفرنسي.....	119
المطلب السادس: تبليغ النيابة العامة والمدعي المدني والمتهم قائمة الشهود.....	121
المطلب السابع: سكوت المشرع الجزائي عن تبليغ قائمة الخبرا.....	129
المبحث الثاني: الإجراءات التحضيرية الاختيارية للدورة الجنائية.....	135
المطلب الأول: أمر رئيس محكمة الجنايات بإجراء تحقيق إضافي.....	136
المطلب الثاني: إيداع الملف كتابة الضبط بعد إنجاز التحقيق الإضافي.....	137
المطلب الثالث: الدفع بطلان إجراءات التحقيق الإضافي.....	142
المطلب الرابع: أمر رئيس محكمة الجنايات بضم القضايا.....	152
المطلب الخامس: أمر رئيس محكمة الجنايات بفصل القضايا.....	154
المطلب السادس: سلطة الرئيس ومحكمة الجنايات في الضم والفصل.....	156
المطلب السابع: أمر رئيس محكمة الجنايات بتأجيل القضية.....	157
المبحث الثالث: إعداد قوائم الخلفين وحقوقهم وواجباتهم.....	160
المطلب الأول: إعداد قوائم هيئة الخلفين المساعدين.....	161
المطلب الثاني: إعداد القائمة السنوية للمحلفين.....	164
المطلب الثالث: إعداد قائمة محلفي دورة محكمة الجنايات.....	165
المطلب الرابع: إعداد قائمة الخلفين الأصليين والاحتياطيين.....	165
المطلب الخامس: سحب محلفي دورة محكمة الجنايات.....	166
المطلب السادس: إعداد قائمة محلفي الدورة الجنائية في القانون الفرنسي.....	171
المبحث الرابع: حقوق وواجبات الخلفين.....	173
المطلب الأول: التزام الخلف بالحضور في التاريخ المحدد لعقد الجلسة.....	173
المطلب الثاني: حق الخلفين في تدوين الملاحظات.....	174
المطلب الثالث: حق الخلفين في توجيه الأسئلة أثناء المرافعات.....	175

المطلب الرابع: واجب المحلف عدم إظهار رأيه.....	177
المطلب الخامس: عدم تخابر المحلف مع الغير خارج المرافعات.....	178
المطلب السادس: متابعة المحلف للمرافعات بإمعان وتركيز.....	181
المطلب السابع: إثبات مخالفة المحلف لواجباته وجزاء ذلك.....	182
المطلب الثامن: تعليق على المادتين: 259 و 280، ق.إ. ج.....	184
الفرع الأول: بالنسبة إلى نص المادة: 259 ق.إ. ج.....	184
الفرع الثاني: بالنسبة إلى نص المادة: 280 ق.إ. ج.....	193
المطلب التاسع: تبليغ قائمة محلفي الدورة الجنائية للمتهم.....	195
المطلب العاشر: بطلان تبليغ قائمة محلفي الدورة الجنائية للمتهم.....	198
المطلب الحادي عشر: تبليغ قائمة محلفي الدورة للمتهم في القانون الفرنسي.....	199
المبحث الخامس: في افتتاح الدورة الجنائية لمحكمة الجنائيات.....	200
المطلب الأول: مراجعة قوائم المحلفين وإشكال المادة: 280 ق.إ. ج. قبل تعديلها.....	201
المطلب الثاني: توضيح خطأ المادة 281 في تحديد النصاب القانوني.....	206
الفرع الأول: إشكال المادة 281 ق.إ. ج حول ضبط النصاب القانوني.....	209
الفرع الثاني: الدفع ببطلان إجراءات اختيار محلفي الحكم.....	212
الفرع الثالث: تبليغ قائمة محلفي الدورة الجنائية للمتهم.....	212
المطلب الثالث: الدفع بعدم صحة الإجراءات التحضيرية للدورة الجنائية.....	218
الفصل التاسع: تشكيلة محكمة الجنائيات الابتدائية والاستئنافية.....	227
المبحث الأول: رئاسة محكمة الجنائيات.....	229
المطلب الأول: رئيس محكمة الجنائيات الابتدائية.....	230
المطلب الثاني: رئيس محكمة الجنائيات الاستئنافية.....	233
المطلب الثالث: استخلاف رئيس محكمة الجنائيات في التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي.....	234
المطلب الرابع: سلطة الرئيس المنبثقة عن عضويته لمحكمة الجنائيات.....	251
المطلب الخامس: سلطة الرئيس قبل انعقاد الدورة الجنائية.....	252
المطلب السادس: سلطة الرئيس أثناء انعقاد محكمة الجنائيات.....	256
المطلب السابع: سلطة الضبط الممنوحة لرئيس محكمة الجنائيات.....	256

المطلب الثامن: سلطة رئيس محكمة الجنايات لإدارة المرافعات	260
المطلب التاسع: السلطة التقديرية لرئيس محكمة الجنايات	274
المطلب العاشر: سلطة محكمة الجنايات للأمر بإجراء الخبرة	280
المطلب الحادي عشر: الخبرة التي يأمر بها رئيس محكمة الجنايات	288
المطلب الثاني عشر: أمر الرئيس بانتقال المحكمة للمعينة	289
المبحث الثاني: القضاة المساعدون لتشكيل محكمة الجنايات	301
المطلب الأول: تعيين القضاة الاحتياطيين	304
المطلب الثاني: حضور القضاة الاحتياطيين المرافعات	305
المطلب الثالث: تشكيلة محكمة الجنايات في القانون الفرنسي	311
الفرع الأول: رئيس محكمة الجنايات في القانون الفرنسي	312
الفرع الثاني: استخلاف الرئيس في القانون الجزائري والفرنسي	313
الفرع الثالث: مناقشة المادة: 258 ق.إ.ج قبل وبعد تعديلها	317
المطلب الرابع: القضاة المساعدون في القانون الفرنسي	319
المبحث الثالث: حالات انعقاد محكمة الجنايات دون إشراك المحلفين	326
المطلب الأول: مراجعة قائمة محلفي الدورة الجنائية	327
المطلب الثاني: الفصل في المسائل العارضة والأولية	330
المطلب الثالث: الحكم بسرية جلسة محكمة الجنايات	338
المطلب الرابع: الحكم في الدعوى المدنية دون إشراك المحلفين	339
المبحث الرابع: حقوق النيابة العامة أمام محكمة الجنايات	341
المطلب الأول: حضور ممثل النيابة العامة جلسة محكمة الجنايات	341
المطلب الثاني: دور النيابة العامة قبل انعقاد الدورة الجنائية	344
المطلب الثالث: استقلالية النيابة العامة في ممارسة مهامها	349
المطلب الرابع: حرية ممثل النيابة العامة في المرافعة	352
المطلب الخامس: حق النيابة العامة في تقديم الوثائق والمستندات	354
المطلب السادس: مرافعة النيابة العامة وحق الدفاع في الرد والتعقيب	356
المطلب السابع: مانع ممثل النيابة العامة لتشكيل محكمة الجنايات	359
المطلب الثامن: عدم جواز تنازل النيابة العامة عن الدعوى العمومية	360

المطلب التاسع: حق ممثل النيابة العامة في توجيه الأسئلة.....	364
المطلب العاشر: دور النيابة العامة بعد نفاذ المرافعات.....	370
المبحث الخامس: مبدأ الحياد ورد القضاة المشككين لمحكمة الجنايات.....	372
المبحث السادس: مهام كاتب الضبط في جلسة محكمة الجنايات.....	376
المطلب الأول: دور كاتب الضبط قبل انعقاد محكمة الجنايات.....	380
المطلب الثاني: دور كاتب الضبط في تحرير محضر المرافعات.....	382
المطلب الثالث: تحرير محضر تغيير شاهد الزور لأقواله.....	387
المطلب الرابع: دور كاتب الضبط عند الفصل في الدعوى المدنية.....	389
المطلب الخامس: كاتب الضبط في القانونين الجزائري والفرنسي.....	389
الفرع الأول: بالنسبة لاستدعاء المحلفين الأصليين والاحتياطيين.....	390
الفرع الثاني: استبدال تلاوة كاتب الضبط لقرار الإحالة بتلاوة رئيس محكمة الجنايات	
لتقريره المختصر.....	390
المبحث السابع: حق الدفاع كإجراء جوهري والحقوق المتفرعة عنه.....	394
المطلب الأول: حق المتهم في الاتصال بكل حرية بمحاميه.....	394
المطلب الثاني: حق المتهم في سرية المراسلات بينه وبين محاميه.....	396
المطلب الثالث: حق محامي المتهم في الإطلاع على ملف الإجراءات.....	398
المطلب الرابع: حق المتهم في أن يبلغ بكل إجراء نص القانون على	
تبليغه.....	400
المطلب الخامس: حق محامي المتهم في توجيه الأسئلة أثناء سير المرافعات.....	401
الفرع الأول: تعليق على المادة: 288 وعلاقتها بالمادة: 224 ق.إ.ج.....	403
الفرع الثاني: تعليق على المادة: 4421 ق.إ.ج.ف المادة: 224 ق.إ.ج المقابلة لها.....	404
المطلب السادس: حق الدفاع في تقديم مذكرات أمام محكمة الجنايات.....	405
الفرع الأول: حق الدفاع في تقديم مذكرة بانقضاء الدعوى العمومية.....	406
الفرع الثاني: مذكرة الدفاع المتضمنة التمسك بعذر قانوني.....	408
الفرع الثالث: مذكرة الدفاع المتضمنة طلب إدراج سؤال احتياطي.....	412
الفرع الرابع: الدفع بالإعفاء من مسؤولية المتهم الجزائية.....	417

424.....	المطلب السابع: حق المتهم في تقديم الشهود أمام محكمة الجنايات
430.....	المطلب الثامن: أن تكون الكلمة الأخيرة للمتهم ومحاميه
437.....	الفصل العاشر: أطوار المحاكمة الجنائية والمبادئ التي تحكمها
438.....	المبحث الأول: مبدأ علانية المرافعات أمام محكمة الجنايات
445.....	المطلب الأول: أحكام قانون 1990/04/03 المتعلق بالإعلام
448.....	المطلب الثاني: القانون العضوي رقم: 1205 المتعلق بالإعلام
450.....	المطلب الثالث: الحكم بسرية جلسة محكمة الجنايات
453.....	الفرع الأول: استعمال الأجهزة السمعية البصرية بين التجريم والإجازة
461.....	الفرع الثاني: تلاوة الأسئلة في جلسة علنية إذا تقرررت السرية
463.....	المطلب الرابع: علانية جلسات محكمة الجنايات في القانون الفرنسي
465.....	الفرع الأول: تعليق على المادة: 285 ق.إ.ج والمادة: 306 ق.إ.ج.ف
468.....	الفرع الثاني: العلنية المحدودة لجلسات محكمة جنايات الأحداث
471.....	المطلب الخامس: تسجيل المرافعات بالأجهزة السمعية البصرية قانون فرنسي
471.....	المطلب السادس: سرية الجلسة لسماع شاهد والشاهد مخفي الهوية في القانونين الجزائري
483.....	والفرنسي
484.....	المطلب السابع: الجهات القضائية المختصة بقضايا الطفل في التشريع الجزائري
486.....	الفرع الأول: سرية جلسات الجهة القضائية المختصة بقضايا الطفل
487.....	الفرع الثاني: العلنية المحدودة في جلسات قضايا الطفل في التشريع الجزائري
488.....	الفرع الثالث: منع النشر أو البث لما يجري في جلسات قضايا الطفل
490.....	المبحث الثاني: مبدأ استمرارية المرافعات أمام محكمة الجنايات

السلسلة الجنائية

أحمد براهيم

محكمة الجنائيات

بين النظري والتطبيق
دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي

في ضوء الإجتهااد القضائي للمحكمة العليا
في الجزائر ومحكمة النقض الفرنسية

وفق قانون الإجراءات الجزائية والقوانين ذات الصلة
وأحدث التعديلات 2025



الجزء الثالث

المكتبة
للدراسات والبحوث القانونية

الفهرس

الجزء

تهيل

3.....	الثالث.....
6.....	البحث الثالث: مبدأ شفوية ووجاهية المرافعات أمام محكمة الجنايات.....
12.....	المطلب الأول: إيداع ملف الإجراءات بين يدي كاتب الضبط
المطلب الثاني: إيداع دعائم التسجيل السمعي البصري بين يدي كاتب الضبط في القانون	
15.....	الفرنسي.....
16.....	المطلب الثالث: حضور محام للدفاع عن المتهم وجولي.....
21.....	المطلب الرابع: سرية المراسلات بين المتهم ومحاميه.....
23.....	المطلب الخامس: حضور محامي المتهم الغائب في القانون الفرنسي.....
26.....	المطلب السادس: تنحية محامي المتهم أو انسحابه من الجلسة ...
27.....	الفرع الأول: تنحية المتهم لمحاميه قبل بداية المرافعات.....
27.....	الفرع الثاني: تنحية محامي المتهم بعد بداية المرافعات
31.....	أولا: سلطة رئيس المحكمة التقديرية لاستدعاء الشهود.....
33.....	ثانيا: سلطة المحكمة التقديرية لإحضار الشهود بطلب من الدفاع.....
37.....	ثالثا: تمسك الدفاع باستدعاء الشهود رغم إغفاله هذا الإجراء.....
45.....	الفرع الثالث: انسحاب دفاع المتهم وموقف المحكمة العليا.....
48.....	المطلب السابع: حق الدفاع وتعارض المصالح في حالة تعدد المتهمين.....
49.....	المطلب الثامن: تعيين مترجم لحضور المرافعات عند الاقتضاء.....
55.....	المطلب التاسع: الطبيعة القانونية لمهمة المترجم.....
56.....	البحث الرابع: انعقاد محكمة الجنايات بدرجتها الابتدائية أو الاستئنافية.....
60.....	المطلب الأول: في حضور المتهم أمام محكمة الجنايات.....
61.....	المطلب الثاني: رفض المتهم اللجوء أو مغادرة الجلسة بمحض إرادته.....
65.....	المطلب الثالث: علنية جلسة تشكيل محلفي الحكم.....
74.....	المطلب الرابع: بيانات محضر تشكيل محكمة الجنايات بدرجتها.....
75.....	المطلب الخامس: قرينة صحة إجراءات تشكيل محكمة الجنايات.....
76.....	المطلب السادس: دفع الأطراف بطلان الإجراءات التحضيرية.....

77.....	الفرع الأول: الإجراءات السابقة لقرار الإحالة
79.....	الفرع الثاني: الإجراءات التحضيرية للدورة الجنائية
82.....	الفرع الثالث: التفرقة بين البطلان النسبي والبطلان المطلق
86.....	الفرع الرابع: الإجراءات المتعلقة بتشكيل محكمة الجنايات
95.....	الفرع الخامس: غياب العون الذي يوضع تحت تصرف الرئيس
97.....	المطلب السابع: الدفع ببطلان الإجراءات المتصلة بالموضوع
103.....	الفرع الأول: التعليق على القرار رقم: 102470 في: 19/05/1992
107.....	الفرع الثاني: التعليق على القرار رقم: 41595 في: 15/01/1985
109.....	الفرع الثالث: بطلان الإجراءات المتعلقة بحق المتهم في الدفاع
110.....	الفرع الرابع: بطلان الإجراءات المتعلقة بسماع الشهود
113.....	الفرع الخامس: إعلان الرئيس اكتمال تشكيل المحكمة
114.....	المبحث الخامس: افتتاح المرافعات شكلا وموضوعا
116.....	المطلب الأول: تلاوة قرار الإحالة أمام محكمة الجنايات الابتدائية
119.....	المطلب الثاني: تلاوة قرار الإحالة أمام محكمة الجنايات الاستئنافية
125.....	المطلب الثالث: تلاوة قرار الإحالة في حالة الضم والإحالة بعد النقض
125.....	الفرع الأول: حالة النقض الكلي لقرار الإحالة
126.....	الفرع الثاني: حالة النقض الجزئي لقرار الإحالة
127.....	الفرع الثالث: هل يترجم قرار الإحالة للمتهم أثناء التلاوة؟
129.....	الفرع الرابع: تلاوة قرار الإحالة بمعرفة كاتب الضبط
130.....	المطلب الرابع: تلاوة تقرير الرئيس عوض قرار الإحالة في القانون الفرنسي
132.....	المطلب الخامس: استجواب المتهم أمام محكمة الجنايات
138.....	الفرع الأول: توجيه المحكمة أسئلة للمتهم بعد استجوابه
143.....	الفرع الثاني: توجيه ممثل النيابة العامة أسئلة للمتهم
145.....	الفرع الثالث: توجيه أسئلة للمتهم من طرف الدفاع
148.....	الفرع الرابع: عرض الرئيس أدلة الإقناع على المتهم
149.....	الفرع الخامس: تكريس قرينة البراءة أثناء استجواب المتهم

المطلب السادس: تقنية الحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة	152
الفرع الأول: تقنية الحادثة المرئية عن بعد في إجراءات التحقيق	156
الفرع الثاني: تقنية الحادثة المرئية عن بعد أثناء إجراءات المحاكمة	158
الفرع الثالث: ترتيب الإجراءات أثناء التحقيق النهائي	163
المطلب السابع: سماع أقوال المدعي المدني أمام محكمة الجنايات	164
الفرع الأول: حق المدعي المدني في التأسّي أمام محكمة الجنايات	164
الفرع الثاني: حقوق المدعي المدني قبل عقد جلسة محكمة الجنايات	167
الفرع الثالث: حقوق المدعي المدني أثناء سير المرافعات	168
المبحث السادس: سماع الشهود أمام محكمة الجنايات بدرجتها	170
المطلب الأول: سماع الشهود المستدعين لحضور الجلسة	180
الفرع الأول: أداء اليمين وجوبا من طرف الشهود المستدعين	183
الفرع الثاني: إشكال ديانة الشاهد بالنسبة لأداء اليمين القانونية	190
الفرع الثالث: حلف يمين الشاهد غير المسلم والتطبيقات القضائية	194
الفرع الرابع: بدلي الشاهد بشهادته شفاهة أمام محكمة الجنايات	208
الفرع الخامس: سماع شهادة الشهود فرادى على التوالي	210
الفرع السادس: تصريح الشاهد بأقواله دون أن مقاطعته	214
الفرع السابع: شهادة الزور أمام محكمة الجنايات	216
المطلب الثاني: سماع الشهود بناء على سلطة الرئيس التقديرية	217
المطلب الثالث: سماع شهادة أعضاء الحكومة والسفراء	220
الفرع الأول: سماع أقوال عضو الحكومة كشاهد	221
الفرع الثاني: سماع أقوال سفراء الجمهورية والقناصل	224
الفرع الثالث: سماع أقوال أعضاء الهيئة الدبلوماسية الأجنب	225
الفرع الرابع: سماع أعضاء الحكومة في القانون الفرنسي	227
المطلب الرابع: توجيه أسئلة للشهود بعد سماعهم	228
الفرع الأول: توجيه الرئيس أسئلة للشهود بعد سماعهم	228
الفرع الثاني: أسئلة القضاة والمحلفين الموجهة للشهود	229
الفرع الثالث: أسئلة النيابة العامة ودفاع الأطراف الموجهة للشهود	233

234.....	الفرع الرابع: أمر الرئيس بسحب السؤال أو عدم الإجابة عنه.
235.....	المطلب الخامس: سماع الخبراء وأدائهم اليمين القانونية.
237.....	الفرع الأول: عرض الخبراء نتائج أعمالهم أمام محكمة الجنايات.
241.....	الفرع الثاني: أداء الخبراء اليمين قبل الشروع في أعمالهم.
242.....	الفرع الثالث: توجيه أسئلة للخبير من الرئيس والأطراف.
243.....	الفرع الرابع: تناقض نتائج الخبرة مع تصريحات أحد الشهود.
243.....	الفرع الخامس: المحادثة المرئية عن بعد وسماع الشاهد مخفي الهوية.
246.....	المطلب السادس: طلب إشهاد أثناء المرافعات من قبل الأطراف.
251.....	المبحث السابع: الدفوع المثارة من الأطراف أثناء المرافعات.
253.....	المطلب الأول: الدفع بإنكار الهوية من طرف المتهم.
255.....	المطلب الثاني: الدفع من طرف المتهم بإنكار الجنسية.
259.....	المطلب الثالث: الدفع بانقضاء الدعوى العمومية.
263.....	المبحث الثامن: انتقال محكمة الجنايات للمعانة.
264.....	المبحث التاسع: سماع أقوال المدعي المدني أو مرافعة محاميه.
266.....	المبحث العاشر: إبداء النيابة العامة طلباتها الختامية.
270.....	المبحث الحادي عشر: مرافعة محامي المتهم وعرض أوجه الدفاع.
273.....	المبحث الثاني عشر: إعطاء الكلمة الأخيرة للمتهم ومحاميه.
276.....	المبحث الثالث عشر: إعلان الرئيس إقفال باب المرافعات.
279.....	الفصل الحادي عشر: الأسئلة التي تجيب عنها محكمة الجنايات.
283.....	المبحث الأول: الأسئلة الموضوعية والنصوص القانونية المتعلقة بها.
286.....	المبحث الثاني: التفرقة بين وضع الأسئلة وطرحها وتلاوتها.
288.....	المطلب الأول: وضع الأسئلة وتحريرها وآثار الإخلال بصياغتها.
294.....	المطلب الثاني: تحليل السؤال النموذج في المادة: 305 ق.إ.ج.
303.....	المطلب الثالث: تلاوة الأسئلة الموضوعية في الجلسة.
313.....	المطلب الرابع: تنازل الرئيس عن صلاحية تلاوة الأسئلة.
314.....	المبحث الثالث: طرح الأسئلة على محكمة الجنايات.
320.....	المطلب الأول: أنواع الأسئلة التي تطرح على محكمة الجنايات.

المطلب الثاني: استخلاص أسئلة الإدانة من منطوق قرار الإحالة.....	325
المبحث الرابع: شروط صحة الأسئلة الرئيسية وعيوبها ونقائصها.....	326
المطلب الأول: الشروط الشكلية والموضوعية لصحة الأسئلة.....	327
الفرع الأول: يجب أن يتضمن السؤال هوية المتهم.....	327
الفرع الثاني: يجب أن يتضمن السؤال الرئيسي عبارة (مذنب).....	332
الفرع الثالث: مفهوم عبارة مذنب وجذورها التاريخية.....	333
الفرع الرابع: وجوب تضمين السؤال الاحتياطي عبارة (مذنب).....	337
الفرع الخامس: هل يجوز استبدال عبارة (مذنب) بعبارة مرادفة.....	339
الفرع السادس: أن يتضمن السؤال الرئيسي عناصر الواقعة.....	340
الفرع السابع: نماذج تطبيقية للأسئلة على ضوء اجتهاد المحكمة العليا.....	345
الفرع الثامن: التعليق على قرار المحكمة العليا في: 1986/12/16.....	350
أولاً: إن تضعيف ورقة الأسئلة لا يعد سبباً للبطلان.....	357
ثانياً: وضع سؤال الإدانة بالصيغة البديلة.....	357
ثالثاً: اعتبار الواقعة جريمة مستقلة وظرف مشدد في آن واحد.....	358
رابعاً: ترك تهمة معلقة وإدانة المتهم بتهمة لم يلاحق من أجلها.....	359
الفرع التاسع: يجب أن يتضمن السؤال الرئيسي تعيين الضحية.....	364
المطلب الثاني: العلاقة بين الأسئلة الرئيسية وقرار الإحالة.....	366
المطلب الثالث: تصحيح الرئيس منطوق قرار الإحالة.....	368
المطلب الرابع: الخطأ في النموذج التشريعي أو الوصف القانوني.....	381
الفرع الأول: الخطأ في الوصف القانوني للواقعة.....	386
الفرع الثاني: خطأ النموذج التشريعي للواقعة أو أحد عناصرها.....	389
المطلب الخامس: تعليق على قرار الغرفة الجنائية في: 2014/03/20.....	399
الفرع الأول: إغفال ذكر عبارة مذنب ضمن السؤال الرئيسي.....	399
الفرع الثاني: الخطأ في النموذج التشريعي للواقعة محل الاتهام.....	399
الفرع الثالث: تشعب السؤال الرئيسي وتعقيده.....	402
الفرع الرابع: منع الإحالة بين سؤالين يتعلقان بواقعتين منفصلتين.....	404
الفرع الخامس: خلو سؤال إساءة استغلال الوظيفة من ركن العمد.....	406

407.....	المطلب السادس: خطأ قرار الإحالة في الظرف المشدد
408.....	المطلب السابع: التعليق على القرار رقم: 5819 في: 1988/03/29
409.....	الفرع الأول: تشعب السؤال الرئيسي الوحيد وتعقيده
410.....	الفرع الثاني: خلو السؤال من عبارة مذب
411.....	الفرع الثالث: خلو السؤال الرئيسي من الإشارة إلى ضحية السرقة
414.....	المطلب الثامن: رفع طلب تصحيح قرار الإحالة أمام غرفة الاتهام
421.....	المبحث الخامس: الخاصية التي تميز بعض الأسئلة الرئيسية
442.....	المطلب الأول: أسئلة خاصة باختلاس أموال عمومية والاشتراك
426.....	الفرع الأول: محاكمة الشريك بحضور الفاعل الأصلي
435.....	الفرع الثاني: محاكمة الشريك وحده في غياب الفاعل الأصلي
436.....	الفرع الثالث: وضع سؤال موحد بأركان الواقعة الأصلية وواقعة الاشتراك
440.....	الفرع الرابع: التعريف بالسؤال المجرد
449.....	الفرع الخامس: وضع سؤال مجرد حول الواقعة الأصلية
453.....	الفرع السادس: وضع سؤال مجرد عن كل واقعة أصلية في حالة التعدد
456.....	الفرع السابع: تضمين السؤال المجرد الوصف القانوني للواقعة الأصلية
457.....	الفرع الثامن: إدانة الشريك بحكم نهائي وبراءة الفاعل الأصلي لاحقاً
459.....	الفرع التاسع: الأسئلة المتعلقة بصور أخرى للاشتراك في الجريمة
461.....	الفرع العاشر: صياغة سؤال الاشتراك في الجريمة طبقاً للمادة: 43 ق
463.....	المطلب الثاني: أسئلة الظروف الشخصية والعينية بالنسبة للشريك
468.....	المطلب الثالث: تعليق قرار المحكمة العليا رقم: 46312 في: 1988/01/19
469.....	الفرع الأول: حول نقص السؤال ومخالفته المادة: 305 ق.إ.ج
469.....	الفرع الثاني: الإخلال بمبدأ تفرد الدعوى ووحدة إجراءاتها
471.....	الفرع الثالث: منع إعادة تكييف الواقعة الأصلية أثناء محاكمة الشريك وحده
473.....	الفرع الرابع: عدم وضع سؤال مجرد أو سؤال موحد
483.....	الفهرس

السلسلة الجنائية

أحمد براهيم

محكمة الجنائيات

بين النظري والتطبيق
دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي

في ضوء الإجتهاد القضائي للمحكمة العليا
في الجزائر ومحكمة النقض الفرنسية

وفق قانون الإجراءات الجزائية والقوانين ذات الصلة
وأحدث التعديلات 2025



الجزء الرابع

والكتاب

الفهرس

03.....	تقيد الجزء الرابع.....
07.....	المطلب الرابع: أسئلة الإدانة في تزوير محررات رسمية أو عمومية.....
17.....	المطلب الخامس: السؤال الرئيسي المتعلق بالإدانة الخاص بالشروع.....
20.....	الفرع الأول: البدء في التنفيذ.....
21.....	الفرع الثاني: وقف التنفيذ أو خيبة الأثر.....
21.....	الفرع الثالث: الركن المعنوي للشروع.....
55303.....	المطلب السادس: التعليق على قرار المحكمة العليا رقم: 55303 في: 1988/03/29.....
24.....	الفرع الأول: تجزئة السؤال الرئيسي المتعلق بالإدانة.....
34.....	الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لعبارة (بدون موضوع).....
39.....	المطلب السابع: السؤال الرئيسي البديل المتعلق بالإدانة.....
42.....	الفرع الأول: سؤال الإدانة الرئيسي البديل المتعلق بالظرف المشدد.....
45.....	الفرع الثاني: سؤال الإدانة الخاص بالجناية الأخرى.....
48.....	الفرع الثالث: السؤال الرئيسي البديل المتعلق بواقعة الاتهام.....
50.....	المبحث السادس: أسئلة الظروف المشددة المستخلصة من قرار الإحالة.....
59.....	المطلب الأول: الطبيعة القانونية للظروف المشددة المقرزة بالجريمة.....
60.....	المطلب الثاني: شروط سؤال الإدانة المتعلق بالظرف المشدد.....
63.....	المطلب الثالث: الظروف المشددة الموضوعية.....
67.....	المطلب الرابع: الظروف المشددة الشخصية.....
68.....	المطلب الخامس: سؤال ظرف سبق الإصرار كظرف مشدد شخصي.....
70.....	المطلب السادس: تعليق على قرار المحكمة العليا في: 2008/01/23.....
81.....	المبحث السابع: التعريف بجناية التسميم وصياغة الأسئلة الخاصة بها.....
83.....	المطلب الأول: تحديد أركان جناية التسميم.....
84.....	الفرع الأول: الركن المادي لجناية التسميم.....
87.....	الفرع الثاني: الركن المعنوي لجناية التسميم.....

المطلب الثاني: سؤال إدانة المتهم الخاص بالشروع في جناية التسميم.....	90
الفرع الأول: الخطأ الوارد في منطوق قرار غرفة الاتهام.....	93
الفرع الثاني: صياغة السؤال المتعلق بواقعة التسميم.....	94
الفرع الثالث: دمج عناصر الشروع في القتل وعناصر جناية التسميم في سؤال واحد.....	97
الفرع الرابع: حول ركن تأثير مواد يمكن أن تؤدي إلى الوفاة.....	98
الفرع الخامس: سؤال الإدانة الذي كان يتعين على الرئيس وضعه.....	99
المطلب الثالث: سؤال تزامن جناية القتل العمد وارتكاب جناية أخرى كظرف مشدد.....	103
المطلب الرابع: الطبيعة القانونية للظرف المشدد طبقا للمادة: 1/263 ق.ع.....	107
المطلب الخامس: ظرف تزامن القتل العمد مع جناية أخرى وما يشته به.....	111
الفرع الأول: ظرف تزامن جناية القتل العمد مع جنحة أخرى.....	112
الفرع الثاني: تزامن جناية القتل العمد مع جناية قتل عمدي أخرى.....	116
الفرع الثالث: إعطاء المحكمة إجابة نافية وطرح سؤال بإعادة التكييف.....	118
المبحث الثامن: أسئلة الظروف المشددة التي يكون مصدرها المرافعات.....	121
المطلب الأول: السؤال الخاص بالظرف المشدد المستخلص من المرافعات.....	122
المطلب الثاني: الشروط الشكلية المتعلقة بالأسئلة الخاصة بالظرف المشدد.....	125
المطلب الثالث: تعليق على قرار رقم 276480 في 6/11/2001.....	128
الفرع الأول: إغفال قرار الإحالة ظرفي تزامن جنائتي القتل العمد.....	131
الفرع الثاني: استخلاص الرئيس ظرفا التشديد من المرافعات.....	132
الفرع الثالث: إغفال الرئيس تلاوة السؤالان في الجلسة.....	133
المطلب الرابع: تزامن جناية القتل العمد مع جناية السرقة بسلاح ظاهر.....	134
المطلب الخامس: تداخل مصادر الظرف المشدد وتحديد معالم التفرقة.....	140
الفرع الأول: إغفال صيغة الظرف المشدد وذكر النص الخاص به.....	146
الفرع الثاني: عدم تعيين الظرف المشدد في منطوق قرار الإحالة.....	150
المطلب السادس: حالات تشعب الأسئلة المطروحة على المحكمة وتعيده.....	156
الفرع الأول: عدم تصحيح الرئيس خطأ منطوق قرار الإحالة.....	162

163.....	الفرع الثاني: ترك المحكمة الواقعة الأصلية محل الاتهام معلقة.
164.....	الفرع الثالث: ظرف القيادة أو التنظيم كظرفين مشددين.
165.....	الفرع الرابع: تفسير المحكمة العليا لعبارة (الاشتراك).
167.....	الفرع الخامس: صياغة الأسئلة الخاصة بواقعة تكوين جمعية أشرار.
179.....	المطلب السابع: تعليق على قرار في: 2001/03/27 رقم: 240560.
179.....	الفرع الأول: تبني رئيس المحكمة طريقة تجزئة السؤال.
182.....	الفرع الثاني: تبني الرئيس الصيغة البديلة في صياغة السؤال الرئيسي.
188.....	المبحث التاسع: الأسئلة الاحتياطية المستخلصة من المرافعات.
193.....	المطلب الأول: الشروط اللازمة لصحة الأسئلة الاحتياطية.
195.....	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للسؤال الاحتياطي.
207.....	المطلب الثالث: في أية مرحلة من المرافعات يقدم طلب اقتراح سؤال احتياطي والنزاع العارض.....
245.....	المطلب الرابع: المسألة العارضة العادية والمسألة الأولية.
255.....	المبحث العاشر: الأسئلة الموضوعة التي يكون مصدرها القانون.
257.....	المطلب الأول: الأسئلة المتعلقة بالأعذار القانونية المعفية والمخففة.
261.....	الفرع الأول: الطبيعة القانونية للأسئلة المتعلقة بالأعذار القانونية.
269.....	الفرع الثاني: مفهوم الأعذار القانونية المعفية والمخففة.
274.....	الفرع الثالث: أسئلة إدانة الأم عند قتلها لطفلها حديث العهد بالولادة.
278.....	الفرع الرابع: الأسئلة الخاصة بالعدر المخفف في جرائم التخريب والإرهاب.
282.....	المطلب الثاني: وجود فراغ قانوني لتطبيق أحكام العذر القانوني.
283.....	المطلب الثالث: موقف المشرع الفرنسي ومحكمة النقض.
296.....	المطلب الرابع: الأعذار القانونية والظروف المخففة.
299.....	المطلب الخامس: حكم اجتماع سؤال العذر مع الظروف المخففة.
301.....	المطلب السادس: اقتراح تعديل المادتين: 305 و: 306 والمادة: 198 ق.إ.ج.
302.....	الفرع الأول: صياغة السؤال المتعلق بالعذر القانوني.
304.....	الفرع الثاني: التمسك بالعذر القانوني أمام محكمة الجنايات الاستئنافية.
306.....	المطلب السابع: الأعذار المعفية من العقاب والإعفاء من المسؤولية الجزائية.

المطلب الثامن: شروط صحة السؤال المتعلق بالعدر القانوني.....	311
المطلب التاسع: المسألة العارضة المثارة حول الأسئلة المتعلقة بالأعذار.....	319
المطلب العاشر: الأسئلة المتعلقة بالعدر القانوني في القانون الفرنسي.....	322
المطلب الحادي عشر: الأعذار القانونية المعفية من العقاب وموانع العقاب.....	325
المطلب الثاني عشر: الأسئلة المتعلقة بالظروف المخففة.....	328
المبحث الحادي عشر: إشكال المادة: 368 ق.ع والمواد التطبيقية لها.....	333
المطلب الأول: التفرقة بين الحصانات العائلية والأعذار المعفية.....	338
المطلب الثاني: الحصانات العائلية في القانون الفرنسي وموقف محكمة النقض.....	362
المبحث الثاني عشر: ورقة الأسئلة كوثيقة رسمية كوعاء قانوني للأسئلة.....	369
المطلب الأول: تعريف ورقة الأسئلة كمستند قضائي رسمي.....	370
المطلب الثاني: الشروط القانونية لصحة ورقة الأسئلة.....	374
الفرع الأول: تحرير ورقة الأسئلة كتابة من طرف رئيس المحكمة.....	374
الفرع الثاني: تضمين ورقة الأسئلة جميع الأسئلة التي تجيب عنها المحكمة.....	377
الفرع الثالث: تضمين ورقة الأسئلة الإجابات المعطاة عن الأسئلة.....	381
الفرع الرابع: تضمين ورقة الأسئلة كل القرارات المتخذة في غرفة المداولة.....	391
الفرع الخامس: خلو ورقة الأسئلة من الشطب والحشو.....	394
الفرع السادس: وجوب تفرد ورقة الأسئلة.....	396
الفرع السابع: ورقة الأسئلة هي المصدر الوحيد للحكم الجنائي.....	397
الفرع الثامن: توقيع ورقة الأسئلة حال انعقاد الجلسة.....	401
المطلب الثالث: أهم بيانات مقرر المحكمة المحرر في ذيل ورقة الأسئلة.....	404
المطلب الرابع: الشكل الذي تحرر عليه ورقة الأسئلة.....	409
المبحث الثالث عشر: ورقة الأسباب الملحقة بورقة الأسئلة.....	416
المطلب الأول: الشكل الذي تحرر عليه ورقة الأسباب.....	425
المطلب الثاني: مضمون ورقة الأسباب.....	428
المبحث الرابع عشر: التعريف بمحضر المرافعات كمستند قضائي رسمي.....	432
المطلب الأول: حجية محضر المرافعات كمستند قضائي رسمي.....	435

443.....	المطلب الثاني: تحرير محضر المرافعات وشكله وتأثيره.
447.....	المطلب الثالث: وجوب تفرد محضر المرافعات.
449.....	المطلب الرابع: توقيع محضر المرافعات من الرئيس وكاتب الجلسة.
452.....	المطلب الخامس: منع تدوين تصريحات الأطراف في محضر المرافعات.
454.....	المطلب السادس: منع الشطب والحشو والتخريج في محضر المرافعات.
457.....	المطلب السابع: التفرقة بين محضر المرافعات ومحضر شهادة الزور.
470.....	المطلب الثامن: تحرير محضر مفارقات شهادة الزور في القانون الفرنسي.
473.....	المطلب التاسع: محضر المرافعات في القانون المصري.
475.....	المطلب العاشر: مضمون محضر المرافعات كمستند قضائي رسمي.
478.....	المطلب الحادي عشر: بيانات محضر المرافعات التي يترتب على إغفالها النقص.
478.....	الفرع الأول: الإشارة إلى إجراء العلنية.
480.....	الفرع الثاني: الإشارة إلى تلاوة قرار الإحالة.
482.....	الفرع الثالث: الإشارة إلى أداء الشهود اليمين القانونية وبمين الخبراء غير المقيدین ضمن الجدول.
489.....	الفرع الرابع: الإشارة إلى إعطاء الرئيس الكلمة الأخيرة للمتهم.
491.....	الفرع الخامس: الإشارة إلى تلاوة الأسئلة الاحتياطية والأسئلة الخاصة والأسئلة المتعلقة بالعدر.
493.....	الفرع السادس: الإشارة إلى طلبات النيابة العامة الختامية.
494.....	الفرع السابع: الإشارة إلى تلاوة الأجوبة عن الأسئلة بعد المداولة.
500.....	الفرع الثامن: الإشارة إلى النطق بالحكم الجنائي.
501.....	الفرع التاسع: الإشارة إلى تنفيذ الحكم بعقوبة جنائية سالبة للحرية.
502.....	الفرع العاشر: الإشارة إلى الفصل في شكل الاستئناف قبل تشكيل محلفي الحكم.
503.....	الفرع الحادي عشر: الإشارة إلى تنازل المتهم عن الاستئناف الجزائي.
506.....	الفرع الثاني عشر: إحالة المتهم الغائب المتابع بجنحة على محكمة الجناح المختصة.

الفرع الثالث عشر: الإشارة إلى استئناف القرار المتعلق بالعقوبة دون القرار المتعلق الإدانة في القانون الفرنسي.....	506.....
الفرع الرابع عشر: إقفال محضر المرافعات بعد النطق بالحكم الجنائي.....	508.....
المطلب الثاني عشر: بيانات محضر تشكيل محكمة الجنايات.....	508.....
المطلب الثالث عشر: بيانات لا يرتب إغفالها بطلان محضر المرافعات.....	514.....
المبحث الخامس عشر: ملخص أطوار الإجراءات أمام محكمة الجنايات ..	514..
الفهرس.....	554.....

السلسلة الجنائية

أحمد براهيم

محكمة الجنائيات

بين النظري والتطبيق
دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي

في ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا
في الجزائر ومحكمة النقض الفرنسية

وفق قانون الإجراءات الجزائية والقوانين ذات الصلة
وأحدث التعديلات 2025



والكتاب
الكتاب العربي

الجزء الخامس

03.....	الخامس
08	تمهيد الجزء الثاني عشر: الإجراءات بعد إقفال باب المرافعات
308	المبحث الأول: أمر الرئيس بالتحفظ على المتهم بجناية ومقارنة بين المادة:
09	المادة: 347 ق.إ.ج.ف.
10	ق.إ.ج. والمادة: 347 ق.إ.ج.ف.
16.....	المطلب الأول: بقاء ملف الإجراءات تحت تصرف المحكمة خلال المداولة..
19	المطلب الثاني: أمر الرئيس بمراقبة المتهم المتابع بجناية غير المحبوس
22.....	المطلب الثالث: فرار المتهم غير الموقوف المتابع بجناية أثناء المداولة؟
24	المطلب الرابع: إشكال المادة: 308 ق.إ.ج. عند النطق بالحكم الجنائي
26	المطلب الخامس: تلاوة الرئيس تعليمات المادة: 307 ق.إ.ج.
30	المطلب السادس: تنفيذ الحكم بعقوبة نافذة سالبة للحرية من أجل جناية فورا في التشريعين الجزائري والفرنسي
31	المطلب السابع: مداولة محكمة الجنايات قبل الإجابة عن الأسئلة
31	المطلب الثامن: الشروع في التصويت بأوراق تصويت سرية
32	الفرع الأول: طرح الأسئلة الرئيسية المتعلقة بإدانة المتهم مسبقا
33	الفرع الثاني: طرح الأسئلة المتعلقة بالإعفاء من المسؤولية الجزائية
34.....	الفرع الثالث: طرح الأسئلة المتعلقة بالظروف المشددة
36.....	الفرع الرابع: طرح السؤال المتعلق بالعدر القانوني معفيا كان أو مخففا
38.....	الفرع الخامس: الدفع بالحصانات العائلية أو حالة الدفاع الشرعي
38.....	الفرع السادس: طرح الأسئلة الاحتياطية المتعلقة بإعادة التكييف
39.....	الفرع السابع: طرح الأسئلة الخاصة بالظروف المخففة
40.....	المطلب التاسع: سرية مداولات محكمة الجنايات الابتدائية والاستئنافية
43.....	الفرع الأول: تجري مداولة محكمة الجنايات في غرفة مغلقة
45.....	الفرع الثاني: خضوع المداولة لمبدأ الاستمرارية
47.....	الفرع الثالث: زوال السلطة التقديرية لرئيس محكمة الجنايات
58.....	المبحث الثاني: تعليق على الفقرة الثالثة من المادة: 305 ق.إ.ج.
72.....	المبحث الثالث: مقارنة المادة: 305/3 ق.إ.ج، بالمادة: 349-1 ق.إ.ج.ف.
83.....	المبحث الرابع: تلاوة الأسئلة والأجوبة عنها قبل النطق بالحكم الجنائي
	المطلب الأول: م طابقة منطوق الحكم للمقرر المدون في ذيل ورقة الأسئلة...

المطلب الثاني: الصيغة التي يحرر بها منطوق الحكم الجنائي.....	86
المطلب الثالث: الإجراءات المطبقة بعد النطق بحكم محكمة الجنايات.....	89
الفرع الأول: تنفيذ الحكم بعقوبة نافذة سالبة للحرية من أجل جنائية.....	89
الفرع الثاني: أمر محكمة الجنايات بإيداع المتهم في الجلسة.....	98
الفرع الثالث: تقضي محكمة الجنايات الابتدائية بحكم قابل للاستئناف.....	99
الفرع الرابع: ظهور دلائل جديدة أخرى ضد المتهم أثناء المرافعات.....	101
المطلب الرابع: تكامل ورقة الأسئلة والحكم الجنائي ومحضر المرافعات.....	101
المبحث الخامس: حجية الإشهاد المحرر من قبل كاتب الضبط.....	113
المبحث السادس: إجراءات الفصل في الدعوى المدنية التبعية.....	120
المطلب الأول: التفرقة بين تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها ورفع الدعوى المدنية ومباشرتها.....	123
المطلب الثاني: خيار المدعي المدني بين الطريق المدني والجزائي.....	126
الفرع الأول: خيار الطريق المدني لا يمنع تحريك الدعوى العمومية.....	127
الفرع الثاني: تفسير المحكمة العليا للمادة: 05 من ق.إ.ج.....	128
الفرع الثالث: اختيار الطريق الجزائي بعد تحريك الدعوى العمومية.....	128
الفرع الرابع: خيار الطريق الجزائي قبل صدور حكم مدني في الموضوع.....	129
الفرع الخامس: اختيار الطريق الجزائي بعد صدور حكم مدني في الموضوع.....	130
الفرع السادس: الأصل هو تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية.....	136
الفرع السابع: عدم تعلق أحكام المادة: 05 من ق.إ.ج، بالنظام العام.....	139
المبحث السابع: شروط صحة الحكم في الدعوى المدنية التبعية.....	140
المطلب الأول: الحكم في الدعوى المدنية دون إشراك المحلفين.....	141
المطلب الثاني: مركز المسؤول المدني في الدعوى المدنية.....	143
المطلب الثالث: إدخال المسؤول المدني أمام محكمة الجنايات.....	146
المطلب الرابع: تعليل الحكم الفاصل في الدعوى المدنية.....	147
المطلب الخامس: وجوب تقديم طلبات التعويض أمام محكمة الجنايات.....	149
المطلب السادس: استنفاد محكمة الجنايات ولايتها للفصل في الدعوى المدنية.....	150
المطلب السابع: معاناة إذئاب المتهم عند الإدانة وإثبات الخطأ عند البراءة.....	151
المطلب الثامن: تضامن المتهمين في دفع التعويضات في حالة التعدد.....	157
المطلب التاسع: لا يجوز لمحكمة بعدم الاختصاص لنظر الدعوى المدنية.....	159

المبحث الثامن: الأساس القانوني للدعوى المدنية في حالة الإدانة والبراءة.....	161
المطلب الأول: إلزام المتهم بدفع التعويضات المدنية للطرف المدني.....	162
المطلب الثاني: إلزام المدعي المدني بدفع التعويض للمتهم المقضي ببراءته.....	168
الفرع الأول: الإدعاء المدني المصحوب بشكوى أمام قاضي التحقيق.....	169
الفرع الثاني: تحريك الدعوى العمومية تلقائيا من النيابة العامة.....	170
الفرع الثالث: لاجمع بين تعويض المدعي المدني والمتهم المقضي ببراءته.....	171
المطلب الثالث: حالة وجود متهمين بالغين ومتهمين أحداث.....	173
الفرع الأول: صدور حكم نهائي يدين الأطفال من قسم الأحداث.....	176
الفرع الثاني: عدم صدور حكم نهائي بالإدانة من قسم الأطفال.....	176
المطلب الرابع: أمر محكمة الجنايات بتأجيل الفصل في الدعوى المدنية.....	177
المطلب الخامس: الحكم بتعيين خبير قبل الفصل في الدعوى المدنية.....	178
المبحث التاسع: الفصل في المحجوزات المضبوطة تحت يد القضاء.....	179
المطلب الأول: حكم محكمة الجنايات الفاصل في استرداد المحجوزات.....	180
المطلب الثاني: الفصل في رد الأشياء المحجوزة أمام الغرفة الجزائية.....	181
المطلب الثالث: الفصل في التعويضات المدنية أمام الغرفة الجزائية.....	182
المطلب الرابع: فصل غرفة الاتهام في استرداد الأشياء المحجوزة.....	183
المطلب الخامس: فصل محكمة الجنايات في التعويضات ورد المحجوزات.....	186
الفرع الأول: لا تقضي محكمة الجنايات بتعويض المتهم في حالة البراءة.....	187
الفرع الثاني: الحكم بالمصادرة عند الفصل في الدعوى المدنية.....	188
المطلب السادس: سقوط الخصومة المدنية أمام محكمة الجنايات بالتقادم.....	190
المطلب السابع: طلب التعويض واسترداد المحجوزات في القانون الفرنسي.....	197
الفصل الثالث عشر: تقييم أهم الإجراءات الجديدة التي أقرها المشرع الجزائري ومقارنتها بالتشريع الفرنسي.....	199
المبحث الأول: الإشكالات القانونية الهامة في القانون الفرنسي.....	206
المطلب الأول: إشكالات ورقة الأسباب في القانون الفرنسي.....	207
المطلب الثاني: تعيين محكمة الجنايات الاستثنائية في القانون الفرنسي.....	210
المطلب الثالث: جهة الفصل في شكل الاستئناف في القانون الفرنسي.....	217
المبحث الثاني: الغياب أمام محكمة الجنايات في التشريع الجزائري والفرنسي.....	222

المطلب الأول: الأحكام الغيابية لا تقبل المعارضة في القانون الفرنسي.....	226
المطلب الثاني: الأحكام الغيابية تقبل المعارضة في التشريع الجزائري.....	233
الفرع الأول: محاكمة المتهم المتابع بجناية غيابيا.....	234
الفرع الثاني: محاكمة المتهم المتابع بجناية غيابيا أو فصل قضيته.....	241
الفرع الثالث: تعليل الحكم الغيابي دون طرح أسئلة وتحرير ورقة الأسباب.....	243
الفرع الرابع: تبليغ الحكم الصادر غيابيا للمتهم.....	244
المطلب الثالث: وقف مواعيد تقادم الدعوى العمومية.....	247
الفرع الأول: وقف التقادم في الجرائم المرتكبة ضد الأحداث.....	248
الفرع الثاني: عدم قابلية تقادم الدعوى العمومية في بعض الجرائم.....	248
الفرع الثالث: وقف التقادم لقيام مانع لا يرد يجعل تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة مستحيلا.....	250
الفرع الرابع: انقطاع تقادم الدعوى العمومية ووقف التقادم.....	264
الفرع الخامس: كيفية احتساب آجال انقضاء الدعوى العمومية في الجريمة الخفية والجريمة المخفية.....	269
الفرع السادس: أحكام تقادم الدعوى المدنية بالتبعية.....	271
المطلب الرابع: إشكال تقادم الدعوى العمومية وتبليغ الحكم الغيابي.....	272
الفرع الأول: حكم غيابي لم يبلغ بسعي من النيابة العامة.....	278
الفرع الثاني: حكم الغيابي تم تبليغه للمحكوم عليه شخصيا.....	278
الفرع الثالث: حكم غيابي بلغ في الموطن أو مقر البلدية أو بطريق التعليق.....	280
الفرع الرابع: نماذج قرارات المحكمة العليا غرفة الجنح والمخالفات.....	283
الفرع الخامس: موقف المحكمة العليا غرفة الجنح والمخالفات من التبليغ الشخصي للحكم الغيابي.....	286
المطلب الخامس: تعليق حول المادتين: 412 و 322 ق.إ.ج وما يقابلهما في القانون الفرنسي.....	291
الفرع الأول: تبليغ الحكم الغيابي في التشريعين الجزائري والفرنسي.....	292
الفرع الثاني: التعليق على تناقض المادتين: 412 و 322 ق.إ.ج.....	296
الفرع الثالث: التعليق على أحكام المادتين: 317 و 318 ق.إ.ج.....	300
الفرع الرابع: التعليق على المواد: 5/317، 4/309 و 3/410 ق.إ.ج.....	302
المبحث الثالث: المعارضة أمام محكمة الجنايات.....	308

المبحث الرابع: آثار المعارضة في أحكام محكمة الجنايات الغيابية.....	320
المطلب الأول: طرح القضية مجددا أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي.....	321
الفرع الأول: حضور المتهم المعارض المتابع بجنحة.....	323
الفرع الثاني: إجراءات الفصل في الجانب الشكلي للمعارضة.....	324
الفرع الثالث: تبليغ المعارضة بكل وسيلة إلى النيابة العامة من عدمه.....	327
الفرع الرابع: تطبيق قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه على المعارضة.....	330
الفرع الخامس: عدم حضور المتهم المتابع بجنحة.....	335
المطلب الثاني: اعتبار الحكم المعارض فيه كأن لم يكن.....	337
المطلب الثالث: الحكم الغيابي غير قابل للتنفيذ قبل تبليغه للمحكوم عليه.....	343
المطلب الرابع: التفرقة بين اعتبار المعارضة كأن لم تكن واعتبار الحكم المعارض فيه كأن لم يكن.....	346
المطلب الخامس: معارضة المدعي المدني والمسئول عن الحقوق المدنية.....	351
الفرع الأول: معارضة المدعي المدني أمام محكمة الجنايات الابتدائية.....	352
الفرع الثاني: معارضة المدعي المدني أمام محكمة الجنايات الاستئنافية.....	364
الفرع الثالث: تعليق على المادتين: 322 مكرر 9 و 316 آخر فقرة ق.إ.ج.....	365
الفرع الرابع: معارضة المسئول عن الحقوق المدنية أمام محكمة الجنايات الابتدائية أو الاستئنافية.....	368
الفصل الرابع عشر: تقييم موقف المشرع ومبدأ التقاضي على درجتين.....	372
المبحث الأول: الإجراءات أمام محكمة الجنايات الاستئنافية.....	376
المطلب الأول: طبيعة الاستئناف في القانونين الجزائري والفرن.....	376
المطلب الثاني: استئناف أحكام محكمة الجنايات في القانون الجزائري.....	382
المطلب الثالث: مواعيد الاستئناف وحالات سقوطها ووقفها.....	383
الفرع الأول: ميعاد الطعن بطريق الاستئناف.....	383
الفرع الثاني: أثر القوة القاهرة على ميعاد الاستئناف.....	388
الفرع الثالث: إجراءات تقديم طلب رفع سقوط ميعاد الاستئناف.....	393
الفرع الرابع: أثر القوة القاهرة على مواعيد الطعن العادية وغير العادية.....	395
الفرع الخامس: موقف المشرع الجزائري والمشرع الفرنسي من جائحة كورونا.....	395
الفرع السادس: حول استئناف النائب العام.....	399
الفرع السابع: سكوت المشرع عن إقرار الاستئناف الفرعي.....	400

402.....	المطلب الرابع: الشروط القانونية لرفع الاستئناف
403.....	الفرع الأول: التصريح بالاستئناف بتقرير شفوي أو كتابي
404.....	الفرع الثاني: توقيع تقرير التصريح بالاستئناف
406.....	المطلب الخامس: الآثار القانونية للاستئناف
407.....	الفرع الأول: الأثر الموقوف للاستئناف
408.....	الفرع الثاني: الأثر الناقل للاستئناف
410.....	الفرع الثالث: تقييد المحكمة بالحدود الموضوعية للدعوى
416.....	الفرع الرابع: تقييد المحكمة بالحدود الشخصية للاستئناف
419.....	الفرع الخامس: شرط توفر الصفة والمصلحة في الطرف المستأنف
422.....	الفرع السادس: طعن النيابة بطريق الاستئناف أو النقض في الحكم
423.....	الغيايبي
426.....	الفرع السابع: التنازل عن الاستئناف أمام محكمة الجنايات الاستئنافية
430.....	المطلب السادس: استئناف أحكام محكمة الجنايات في القانون الفرنسي
433.....	المطلب السابع: استئناف قرار العقوبة دون مقرر الإدانة في القانون الفرنسي
438.....	المطلب الثامن: التنازل عن الاستئناف في القانون الفرنسي
442.....	المطلب التاسع: تكريس المشرع لقاعدة ألا يضار المستأنف باستئنافه
442.....	المبحث الثاني: الإجراءات المتبعة أمام محكمة الجنايات الاستئنافية
443.....	المطلب الأول: لا يبلغ قرار الإحالة إلى المتهم
444.....	المطلب الثاني: استجواب المتهم حول تأسيس محام فقط
445.....	المطلب الثالث: عدم فصل قضية المتهم المتابع بجنحة بعد الاستئناف
445.....	المطلب الرابع: تنبيه المتهم بأجل الطعن بطريق النقض
446.....	المطلب الخامس: اختلاف رتبة الرئيس في الدرجتين
447.....	المطلب السادس: بالنسبة للطعن في الأحكام الفرعية
448.....	المبحث الثالث: الفصل في شكل الاستئناف في القانونين الجزائري والفرنسي
456.....	المطلب الأول: إجراءات الفصل في شكل الاستئناف في القانون الفرنسي
456.....	المطلب الثاني: إجراءات الفصل في شكل الاستئناف في القانون الجزائري
456.....	الفرع الأول: إجراءات الفصل في شكل الاستئناف المتعلق بالدعوى العمومية

الفرع الثاني: إجراءات الفصل في شكل الاستئناف المتعلق بالدعوى المدنية.....	462
المبحث الرابع: محكمة الجنايات ذات التشكيلة الخاصة في التشريع الجزائري.....	463
المبحث الخامس: محكمة الجنايات ذات التشكيلة الخاصة في التشريع الفرنسي.....	467
المبحث السادس: مداولة الغرفة الجنائية بالمحكمة العليا لتوحيد الاجتهاد القضائي.....	474
المبحث السابع: قانون الإجراءات الجزائية الجديد والمحاور الكبرى التي التي أوردها.....	481
الفصل الخامس عشر: الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الجنايات الاستئنافية.....	489
المبحث الأول: الطبيعة القانونية للدفع بعدم الدستورية في نظر الفقه والقضاء الدستوري.....	496
المبحث الثاني: مبدأ التصفية الثنائية لتطبيق الدفع بعدم الدستورية.....	504
المبحث الثالث: الجهات القضائية السفلى والجهات القضائية العليا ودورها في تفعيل تطبيق الدفع بعدم الدستورية.....	506
المبحث الرابع: الدفع بعدم الدستورية أثناء التحقيق الجزائي.....	508
المبحث الخامس: تقييم مبدأ التصفية الثنائية وأثره على تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية.....	510
المبحث السادس: الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الجنايات الاستئنافية.....	511
المطلب الأول: الشروط الشكلية لتطبيق الدفع بعدم الدستورية.....	512
الفرع الأول: يجب أن يقدم الدفع بعدم الدستورية من أحد أطراف الدعوى العمومية.....	514
الفرع الثاني: يقدم الدفع بعدم الدستورية بمذكرة مسببة ومنفصلة.....	517
الفرع الثالث: لا يقبل الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الجنايات الابتدائية.....	523
الفرع الرابع: الدفع بعدم الدستورية يعد دعوى منفصلة عن الدعوى العمومية.....	525
الفرع الخامس: تنظر محكمة الجنايات الاستئنافية في إرسال الدفع دون إشراك المحلفين.....	527
الفرع السادس: لا يثار الدفع بعدم الدستورية تلقائيا.....	528
الفرع السابع: تنظر المحكمة في الدفع قبل فتح باب المناقشة.....	530
المطلب الثاني: الشروط الموضوعية لتقديم الدفع بعدم الدستورية.....	530

الفرع الأول: أن يكون الحكم التشريعي أو التنظيمي أساس المتابعة	532
الجزائية.....	535
الفرع الثاني: ألا يكون الحكم التشريعي أو التنظيمي سبق مطابقته للدستور..	538
الفرع الثالث: أن يكون الدفع بعدم الدستورية جديا.....	539
المطلب الثالث: الدفع بعدم الدستورية أثناء التحقيق الجزائي.....	541
المبحث السابع: رقابة المحكمة العليا على قرار قبول/أو رفض إرسال الدفع بعدم	547
الدستورية.....	549
المبحث الثامن: الدفع بعدم الدستورية أول مرة أمام المحكمة العليا.....	553
المبحث التاسع: الإجراءات أمام المحكمة الدستورية.....	555
المطلب الأول: تطبيقات المجلس الدستوري للدفع بعدم الدستورية.....	560
المطلب الثاني: أول قرار للمجلس الدستوري تطبقا للدفع بعدم الدستورية.....	566
المطلب الثالث: تقييم آلية تطبيق الدفع بعدم الدستورية وأهم خصائصها	569
ومزاياها.....	577
خاتمة.....	
قائمة المراجع المعتمدة في البحث.....	
الفهرس.....	